الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في إفريقيا:

دراسة في التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا

أ. داسي سفيان

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان/ الجزائر

تعدّ إفريقيا قارة التعدد والتنوع، نظراً لاختلاف نظرة الدولة الإفريقية الحديثة لهذا التعدد، من حيث قبولها للوضع وإضفاء الشرعية عليه، أو رفضه، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع وبسط رؤيتها المركزية، ما جعل ظاهرة «الانقسامات المجتمعية» مَيْزة في القارة الإفريقية خلقت العديد من الأزمات. وباستثناءاتٍ محدودة؛ فإنّ هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فأدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كما في أزمة بيافرا بنيجيريا منذ عام ١٩٦٧م، والحرب الأهلية في جنوب السودان التي أدت إلى الانقسام، أو إلى أعمال التمرّد والعصيان كالتي شهدتها رواندا وبوروندي وأنجولا وموزمبيق، فضلاً عن ذلك تؤدي العوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والبيئية والأمنية هي الأخرى دَوْراً باتجاه تقوية الدافع نحو تأجيج الصراع.

وقد مثّلت المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وبروز الأيديولوجيا الأمريكية منفردة، نقطة تحول نحو بروز الأقليات والجماعات العرقية على المسرح الدولي، بوصفها قوى جديدة داخل معظم دول العالم، مطالبة بحقوقها، وإن كانت إفريقيا قد عرفت قبل غيرها بوقتٍ طويل صراعات بين مختلف الأقليات والعِرقيات.

وهذه الانقسامات المجتمعية في إفريقيا خاضعة للأسس الإثنية بدرجةٍ كبيرة، حيث تؤثر التركيبة المجتمعية والعلاقة بين الجماعات والفئات داخل الدولة في مسار التفاعلات السياسية، وهو ما يعكس التمايز والانقسام المجتمعي بين هذه التركيبات في شكل صراع[1] سياسي على السلطة، وخدمة جماعة على حساب الأخرى، ما يخلق نوعاً من التصادم بين التيارات في إفريقيا.

وعليه؛ تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج أحد المتغيرات المرتبطة بالصراع، وهو التعقيدات الإثنية التي تؤثر على التماسك المجتمعي، في محاولةٍ لفهم طبيعتها، وولاءاتها، وعلاقاتها بالقوى الداخلية والخارجية.

وتنطلق الدراسة من فرضية: أنّ الانقسامات الإثنية المجتمعية تشكّل أحد المداخل الرئيسة في عرقلة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، وأنّ الديمقراطية التوافقية تمثّل آلية لإدارة التنوع والتعدد في إفريقيا.

---

(١) يجب في هذا المقام التفريق بين الصراع الإثني، الذي تكون أحد محدداته عاملاً إثنياً conflit ethnique ، وبين الصراع الذي تُقحم فيه الإثنية conflit ethnicisé بغرض التعبئة والتجنيد لفائدة أحد الطرفين. وتتداخل عدة عوامل في تكوين الصراعات الإثنية، أهمها:

١- العوامل البنيوية: هي العوامل المرتبطة بظروف وبيئة المجموعات، مثل النمو السكاني، قلة الموارد الاقتصادية والتنافس عليها، وانهيار القيم، وتفشي الفقر. ولا تظهر نتائج حلول الصراعات على هذا الأساس إلا بعد فترة، لأن معالجة العوامل البنيوية تتطلب وقتاً طويلاً.

٢ - العوامل الوسيطة: مجموعة عوامل تؤدي إلى تحول العوامل البنيوية إلى ردود أفعال عنيفة، مثل السياسات الحكومية في مواجهة أزمة ما، أو بعض البرامج الاقتصادية كخطط الإنعاش والتقشف، أو المشكلات المرتبطة بالتحرّر السياسي من الهيمنة.

٣- العوامل المباشرة: تصرفات تؤدي إلى العنف، مثل القرارات الحكومية، أو الإجراءات المتخذة بحقّ جماعة إثنية معينة، مما يدفعها إلى العصيان والتمرد. انظر: موقع مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، أنواع الصراع ومفهومه: 475c--2D2-www.aljazeera.net/NR/exeres D544 ac8c.htm

المحور الأول: واقع الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في إفريقيا:

إنّ السمة الرئيسية للمجتمعات الإفريقية هي التعددية والاختلاف، والتي تعبّر عن الهويات الثقافية والاعتقادات الدينية والتجمعات الإثنية والأنظمة السياسية وغيرها، ولم يعد مجدياً تشخيص التعددية، وإنما البحث عن كيفية تجسيدها عملياً بوصفها حقيقة واقعية، فالتعددية ظاهرة لا تمثّل مشكلةً في حدّ ذاتها، ولكن تظهر المشكلة حينما تؤدي إلى آثار سلبية تهدّد أمن المجتمع واستقراره.

ويعرّف البعض المجتمع التعدّدي بأنه: نقيض المجتمع الوطني المنصهر، فهو مجتمع متكوّن من عدة طوائف في إطارٍ سياسيٍّ واحد[1].

كما أنّ المجتمع التعددي: هو المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية.

فالاختلاف والتعددية الإثنية ظاهرة طبيعية لا يكاد يخلو منها مجتمع، وهو سمة غالبية الشعوب والمجتمعات الحديثة التي استطاعت أن تتجاوز هذا الفارق من منظور المصلحة العامّة والنهوض بمجتمعاتها نحو التقدّم والرقي.

إلا أنّ الرؤية الإفريقية للتعدد الإثني، وإشراك فئاته مجتمعيّاً وسياسيّاً، تختلف عن بقية الشعوب، فالدولة الوطنية الناشئة في إفريقيا لم تجد الطريقة الصحيحة لوضع قنوات اتصال مع هذه البنية الاجتماعية وأوضاعها الصاخبة، فخرجت عن السيطرة نتيجة فشل الأنظمة في التعامل مع الظاهرة الإثنية، وعدم قدرتها على ترويضها والتحكم في مساراتها داخل أنظمتها السياسية.

وما زاد من اتساع الشرخ هو تبنّي تلك الدول لسياسات لم تنجح في تحقيق الاندماج الوطني الواحد، وارتكزت على قيام النُّظم الحاكمة، التي تنتمي في أغلبها إلى جماعات قومية إثنية، باستبعاد الفئات الإثنية الأخرى بمنطق التعصّب المركزي، وتوجيه البرامج التنموية الحكومية نحو خدمة جماعات مقصودة دون غيرها؛ مما ساعد على خلق تناقضات داخل الدولة الواحدة بين الانتماء الوطني والانتماءات الفرعية، ترتّب عليها بروز ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء للجماعة الوطنية الشاملة، وهو ما يعتبر تهديداً للاستمرارية، الأمر الذي أدى تفجير جبهات الاقتتال وصراعات أهلية في معظم الدول الإفريقية؛ كنتيجة حتمية لمنطق التباعد بدل التقارب.

وما يزيد الأمر تبايناً وسوءاً هو سيطرة الأقلية في بعض الدول على السلطة السياسية، وقيامها باستبعاد الأغلبية من الفئات المجتمعية وحرمانها وتجريدها من مختلف حقوقها، الأمر الذي يدفع الفواصل الاجتماعية إلى التكاتف والحشد للتعبير عن عدم الرضا عن الأوضاع المتردية؛ كونها تعيش في الهامش.

عوامل تأجيج الصراع على السلطة في إفريقيا:

المتغيرات المؤدية لتأجيج الصراع على السلطة، والمؤدية إلى الانقسام المجتمعي في إفريقيا، تتمثل في:

١) مساوئ النُّظم وتسلطها: جلّ دول المنطقة الإفريقية كانت تعيش تحت الاستعمار

(١) محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، العراق: مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص٣٧٠.

ومـــا خلّفه من تقســـيمات مجتمعيـــة، ما أدى بالدولة ما بعد الاستعمار إلى ممارسة سلطتها وبســـط ســـلطانها من منظورٍ تســـلّطي، على غرار حكم «ســـياد بـــري» للصومال عن طريق الانقلاب ســـنة ١٩٦٩م، وحكم «منغستو هيلا مريام» لإثيوبيـــا عن طريق الانقلاب هو الآخر منذ ١٩٧٤م، في حين بقيت ممارســـة السلطة التســـلطية على حالها في كينيا من قِبل «آرب موي» منذ ســـنة ١٩٧٨م، وغيرها من الأنظمة الإفريقية التي لا تقبل التعددية، ما زاد من حدّة الانقسام والصراعات الأهلية لعقودٍ من الزمن.

٢) تـــردي مســـتوى الفعالية المؤسســـية: المؤسّســـات السياســـية على مســـتوى النُّظم السياسية الإفريقية تُعرف بأنها مؤسّسات ذات قالب فارغ، لا تستطيع إحداث فارق ولا تطبيق برامج من شـــأنها أن تخدم فئات واســـعة من المجتمع، بل تعانـــي هي الأخرى التهميش في ظلّ احتكام الســـلطة من طرف شخصٍ واحد (الرئيس).

٣) أزمة الشـــرعية: تمثّل مسألة الشرعية هي الأخرى أحد المتغيرات التي تزيد من تأزم الوضع داخل الأنظمة والمجتمعات الإفريقية، فالأنظمة الإفريقية لم تسع، بعد استقرارها في العقود الثلاثة المنصرمة، إلى تعزيز شرعيتها بآليـــات ديمقراطية تكفل الرقي بمســـتويات التنمية السياســـية والاقتصادية والاجتماعية، إنما تكتفي بتعزيز ســـلطتها بســـيطرتها على مفاصـــل القوة، وهـــو ما يمهـــد لزعزعة تلك الشرعية وفق التحديات الراهنة.

ولا يعـــدّ الحراك الاحتجاجي السياســـي للقوى الشـــعبية؛ هو المؤشـــر الوحيد الدقيق لقياس حدّة أزمة الشرعية، بالرغم من أنّه شهد حالات عنفٍ في العقود الأخيرة على درجةٍ من الدلالة الفائقة.

لا بد من الأخذ بالديمقراطية التوافقية؛ لأنها آلية تساعد على إدارة التعدد والتنوع، ومن شأنها تأسيس مشروع وطني لبناء الدولة

ومـــن بين المؤشـــرات الدالـــة على أزمة الشـــرعية ظواهـــر الصدام الأهلـــي والقبلي مع الســـلطة على نحو مـــا حصل في الحروب الأهلية، مثل الســـودان والصومال، والنزاعات المسلحة التي لا تنتهي بين النظام والجماعات المســـلحة في شمال إفريقيا، مثلما هو حاصل في ليبيا، والفتنة الطائفية والمذهبية المتمادية اشتعالاً في نيجيريا.

إنّ هـــذه الظواهر جميعـــاً تجليات لأزمة عميقة في نظام الشـــرعية، وهـــي ظواهر لا تقبل النظر إليها بوصفها خارجة عن القانون، ومدبـــرة من الدوائر الخارجيـــة، على نحو ما يطيب للخطاب الرســـمي للنظام الإفريقي أن يصفها، وإنما هي ناطقـــة بالكثير مما يزدحم بـــه «المجال السياســـي» الإفريقي من ظواهر التهميش الكلّي لمجموعات من السكان؛ كونهم ينتمون إلى عرق أو دين أو لغة ليست من النّخبة الحاكمة.

٤) مسألة التهميش ومشكلة توزيع الثروات الوطنيـــة: تنتج عـــن تمكين أقليـــة اجتماعية متميزة بين الفئـــات المجتمعية الأخرى، تقوم بجمع الثروة على حساب الأغلبية العظمى من الســـكان، وتتغذى على فقرهم، وتدمير البيئة

الطبيعية، والعنصرية، والشقاق العِرقي.

٥) أزمة الاندماج والتداخل: إنّ ضعف الأنظمة الإفريقية في إيجاد قنوات اتصال جادة وفعّالة لجمع كلّ الفئات المجتمعية؛ أدى على عدم اندماج بعضها وطنيّاً، وبقائها في الهامش، نظراً للإحساس بالإقصاء، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقة النظام وعدم قدرته على السيطرة التامة على كلّ الأقاليم، وهو ما قد يؤدي إلى التفكك المجتمعي، وتهديد الاستقرار، وهو الراجح في سياسات تعامل الأنظمة الإفريقية التي تطبق الاضطهاد والعنف؛ بدل الحوار وجذب الأطراف لصناعة الوحدة.

٦) إشكالية الاستقرار السياسي: أمام كلّ هذه العوامل تبقى مسألة عدم الاستقرار الظاهرة التي تعيق تحقيق الانسجام المجتمعي؛ بوصفها سبباً في إعاقة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وهي الحالة التي أريدَ أن تعيش في ويلاتها الأنظمة والشعوب الإفريقية على حدٍّ سواء، وهو الطابع الراديكالي للنُّظم الإفريقية ومحاولتها إيهام الشعوب بحالة الأزمة الدائمة.

وعلى هذا الأساس؛ سوف نطرح، من خلال المحور الثاني للدراسة، حالة تتسم بالانقسام المجتمعي والصراع المستمر على السلطة، وهي نيجيريا.

المحور الثاني: التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا:

تُعدّ نيجيريا من بين أهم الدول الإفريقية وأكثرها سكاناً وتميّزاً، من حيث البيئة الاجتماعية والسياسية، في ظلّ تباعد الفئات المختلفة وعدم اندماجها في المجتمع، ما تسبب في نشوب العديد من الصراعات الإثنية والعِرقية، وهو ما شكّل أزمة انقسام مجتمعيٍّ حادة، أثرت بشكل أو بآخر على مسألة بناء الدولة.

أولاً: البنية الإثنية للمجتمع النيجيري:

القبيلة هي المركب الأساسي للمجتمع النيجيري الذي يتميز بالتعددية، ويوجد فيه ما يربو عن ٢٥٠ مجموعة إثنية، و ٥٠٠ لغة محلية[١]، وينتشر معظم السكان في المناطق الساحلية الممتدة بين لاغوس إيبدان والدلتا، ويوجد في نيجيريا ثلاث قبائل رئيسة، تمثل غالبية السكان، وهي[٢]:

١- الهاوسا-فولاني (Haussa-Fulani): توجد في شمال نيجيريا أساساً، ويمتد انتشارها من جبل الهواء بجمهورية النيجر إلى منطقة «جوس بلاتو» وسط نيجيريا، ومن بحيرة التشاد شرقاً إلى مدينة «جني» بجمهورية مالي غرباً. وتعدّ قبيلة الهوسا أكبر التجمعات النيجيرية عدداً؛ إذ تبلغ نسبتهم ربع عدد السكان، غالبيتهم من المسلمين الذين بلغت نسبتهم ٩٨٪، ويتكلمون اللغة العربية، ويمارس سكان الهوسا النشاط الزراعي، ويستقرون في المدن، ومن أبرزها «كانو» بشمال نيجيريا، المعروفة بانتشار الثقافة العربية والإسلامية، ولدى الهوسا تمازج مع قبائل أخرى على غرار قبيلة الفولاني.

٢- اليوروبا (Yourouba): يُطلق لفظ «اليوروبا» على القبيلة والمنطقة التي تسكنها

---

(١) Africa South Of The Sahraa ,Edited By Europa Publications, Europa Regional Surveys Of The World ,London:New York Routledge,2008,P .926

(٢) Mbakgu Ifeyinwa, Socio-Cultural Factors and Ethnic group relationships in Contemporary Nigerian Society ,the African Anthropologist , .135-vol9,n2,September 2002, pp. 123

واللغة التي تتحدث بها، وهي ثاني أكبر القبائل النيجيرية عدداً بعد الهوسا، تتمركز بالجنوب الغربي، وتنقسم إلى مجموعات: Kawara، Oyo، Ogun، Osun، Ondo[1]، ولكلٍّ منها قائدها الخاص، وإقليمها الخاص، وتتميز بممارسة النشاط الزراعي والتجاري غالباً، معظم أفراد القبيلة بروتستانت، وهناك أتباع للدين الإسلامي يعدّون بالملايين، وهناك بعض الوثنيين، ويعدّ الرئيس السابق أولوسيجون أوباسانجو من أتباع هذه القبيلة.

٣- الإيجبو(Igbo): ثالث القبائل عدداً بعد الهوسا واليوربا، وتسمّى أحياناً «الإيبو» و «الإغبو»، تعيش في الجنوب الشرقي النيجيري تحت وصاية قائد تقليدي تنتخبه الجماعة القبلية، والإيبو مجتمعٌ طبقي؛ لكلّ فرد مكانته الاجتماعية، وتوجد في منطقة الإيبو أكبر الثروات النفطية، ومعظم أفرادها يدينون بالكاثوليكية.

ثانياً: نيجيريا: دراسة في الجغرافيا السكانية والموروث التاريخي:

تقع نيجيريا[2] غرب القارة الإفريقية، شمال خط الاستواء، بين دائرتَي عرض ٣° و ١٤° شمالاً، وخطَي طول ٤° و ١٤° شرقاً،

(١) بن عبد الباقي محمد لخضر، «نيجيريا صراع يتجدد»، نقلاً عن: www.aljazeera.net/.../D9E11470-C082-4E68-AD... html.2011-11-26.

(٢) عُرفت في العصور الوسطى بأرض السودان الغربي، وهي البلاد الممتدة من بحيرة التشاد في الشرق إلى ساحل المحيط الأطلسي في الغرب، وتُعرف لدى الباحثين باسم: نيجريتيا Nigritia أو (نجريشيا)؛ نسبة إلى نهر النيجر.

وهو موقـعٌ مهمّ يمكّنها من ممارسـة دَوْرٍ في السـاحة الإفريقية؛ كونها تتربع على مساحةٍ واسـعة (٩٣٢٧٦٨كم٢)، يسـكنها مـا يقارب (١٧٠,١٢٣,٧٤٠) نسـمة؛ حسب إحصائيات ٢٠١٢م.

كغيرهـا من الـدول الإفريقيـة؛ خضعت نيجيريا للاسـتعمار الإنجليزي، الذي دخل في منافسةٍ شـديدةٍ مع الدول الأوروبية المختلفة من أجلِ المـوادِ الخام ومناطق النفوذ، لتختتم المنافسة بمؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م)، الذي حدّد مناطق النفوذ لكلّ دولة مسـتعمِرة، وأدى لرسم حدودٍ انعكسـت بالإيجاب على مصالح القوى الاسـتعمارية، وكان لها وقع سلبيّ على المصالح الإفريقية.

فقد أفرز التقسيم المصطنع وضعَيْن؛ شكّلا فيما بعد الأساس للبعد الإثني في الصراعات الداخلية الإفريقية، فمن ناحية: جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معاً في إطارٍ واحد، مثلما هو الحال في أنجولا، وفي نيجيريا التي اقتُطع لها أجزاء من الكاميرون؛ مما أدى إلى تقسـيمات عرقية بيـن الدولتَيْن، وهو الأمر الذي زاد من الصراعات والانقسامات المجتمعية.

ومن ناحية أخرى: فصلت الحدود السياسية المصطنعة- عن قصدٍ- التواصل بين جماعات عِرقيـة واحدة؛ وجدت نفسـها فجـأة تابعة لكيانات سياسـية مختلفة، الأمر الذي أحدث تمزقات عميقة الجذور في أوصال الجماعات السـكانية لإفريقيا[١]، بلغـت درجة كبيرة من التعقيد والتركيب، حتى ضمن الجماعة الإثنية نفسـها، وتتمحور الصراعات أساسـاً حول: (السيادة والسلطة والثروة).

وبعد هـذا؛ عمل الاسـتعمار على تعميق الشـتات الإثني بتقسـيم نيجيريا في أواخر القـرن ١٩ الميلادي إلـى محميات، كما عمل على قيـام الأحزاب على قاعـدة إثنية ودينية بحتة، فضلاً عن محاربة الاستعمار البريطاني للثقافة الإسـلامية السـائدة، ولا سـيما في المناطق الشمالية، والذي قضى فيها على آخر سلاطين «سكوتو» الشـيخ الطاهر أحمد عام ١٩٠٤م، ثم بدأ بإحـلال الثقافة الغربية محلّ الثقافة الإسلامية.

وقد كانت السياسـة البريطانية التعليمية ذات أهداف تنصيرية؛ ما أدى إلى بروز نخبة جديدة في المجتمع النيجيري مشبّعة بالثقافة الغربيـة، تقبل التعامل معه تحت مسـميات حديثـة مختلفـة، خصوصاً فـي المناطق الجنوبية بين قبيلتَي الإيبـو واليوروبا، لخلق نوعٍ مـن الولاء بين النيجيريين المسـيحيين والاسـتعمار البريطاني اسـتناداً إلى وحدة الشـعور الديني، وجعلت منهم طبقةً متميزة ومقرّبـة من السـلطات الاسـتعمارية لزرع التمزق فـي المجتمع النيجيـري[٢]، وهو ما انعكس سـلباً على الوحـدة المجتمعية بعد الاستعمار، بتكريس العداء الديني في نيجيريا، وخصوصاً مع تزايد عدد المسيحيين من ٠١ ٪من السكان قبل قرن، إلى ٤٠٪ حاليّاً، بعدما كان غالبية سكانها مسلمين[٣]، يفوق عددهم

(١) محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، القاهرة: مركز دراسـات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٦م، ص٥٦.

(٢) ISOLA JUSTINE ,One Nation Under Gods; INTERVIEWS FEBRUARY ARTICLE TOOLS sponsored by: The Atlantic 19, 2008. http://www.theatlantic.com/doc/200802u/nigeria-islam-christianity.

(٣) انتشر الإسلام في نيجيريا عبر الصحراء، أولاً من طرابلس

٥٠٪ من السكان، ونظراً لبقائهم في السلطة لعقودٍ من الزمن تأجج صراع بين المسيحيين والمسلمين على تقسيم الثروة والنفوذ.

وبعد الاستقلال، وفي أوائل الستينيات، اشتد التنافس بين المجموعات العرقية المختلفة على السلطة السياسية داخل الأقاليم الثلاثة، التي أُنشئت بها جمعيات تمثّل هيئات استشارية للحكومة المركزية في لاجوس، بموجب دستور ١٩٥٤م الذي منح لهذه الجمعيات مزيداً من السلطات، وجعل من نيجيريا دولة اتحادية.

وفي عام ١٩٦٣م؛ انفصل الإقليم الغربي الأوسط عن الإقليم الغربي، كما طالب بعض سكان الإقليمين الشمالي والشرقي بتكوين وحدات سياسية منفصلة. وفي الوقت نفسه تنافست مجموعات مختلفة على السيطرة على الحكومة المركزية. أما سكان الجنوب، وبخاصّة قبائل الإيبو، فلم يكونوا راضين عن القوة السياسية المتزايدة لقبائل الهوسا الشمالية، ويرجع السبب في سيطرة الشماليين على الحكومة المركزية إلى أنّ الشمال يضمّ عدداً من السكان أكبر من الأقاليم الأخرى.

وأمام هذا التصادم قرّر النيجيريون إجراء انتخابات، لكنها اقترنت بتبادل الاتهامات بعدم التزام الأمانة، في الانتخابات الاتحادية عام ١٩٦٤م، والانتخابات الإقليمية ١٩٦٥م، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات خطيرة زادت من حالة عدم الاستقرار في البلاد.

ومصر إلى (كانو- بورنو) شمال-شرق ولاية بورنو الحالية، ومن المرجح أن ذلك حدث بعد القرن ١١ الميلادي، ومن ثم وصل إلى أراضي الهوسا في نيجيريا بتأثير إمبراطورية مالي، في القرن ١٤. هاشم نعمة فياض، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، ط١، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص٥٤.

ثالثاً: التفاعل بين القوى المجتمعية وبناء الدولة في نيجيريا.. فَهْم طبيعة الانقسام:

أخذت مسألة بناء الدولة الوطنية الناشئة في نيجيريا، ما بعد فترة الاستعمار، العديد من التطورات السياسية والجدل الفكري والسياسي، حيث برز تحدٍ أمام القادة الوطنيين حول كيفية توحيد المجتمع المتعدد الأعراق واللغات والثقافات والأديان، بالإضافة إلى ترسيم حدود استعمارية فرّقت بين الإثنيات والقبائل[١].

وإذا نظرنا إلى مخلّفات الاستعمار، وعملية بناء الدولة في نيجيريا، نجد أنه استناداً إلى دستور عام ١٩٥١م منحت صلاحيات أوسع لإقامة الأقاليم، وأصبح غرب نيجيريا وشرقها يتمتعان بالحكم الذاتي عام ١٩٥٧م، وشمال نيجيريا ١٩٥٩م، وحصلت نيجيريا على استقلالها من بريطانيا بوصفها اتحاداً فيدرالياً، وبعدها تمّ منح الإقليم الرابع وسط-غرب نيجيريا الحكم هو الآخر عام ١٩٦٣م.

كان الهدف من اعتماد «النظام الفيدرالي» في نيجيريا هو التخفيف من حدّة التوترات الإقليمية والدينية، ومحاولة إرضاء المجموعات الإثنية، والمتمثلة في: الإيبو (في الشرق)، واليوروبا (في الغرب)، والهوسا والفولاني (في الشمال).

وبعد تسلّم الجيش للسلطة عام ١٩٦٦م قُسّمت الأقاليم الأربعة عدة مرات، حتى بلغت ستاً وثلاثين ولاية حسب دستور ١٩٩٩م، تتكون كلّ ولاية من مناطق ذات حكم محلّي، ولكلّ ولاية عاصمة خاصّة بها بموجب الدستور،

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية في إفريقيا، الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١، أكتوبر ٢٠٠٤، ص٤٥.

ونظراً لهذا التقسيم المجزّء لأقاليم البلاد جاء دستور ١٩٩٩م لينصّ على أنّ نيجيريا دولة موحدة ذات سيادة لا تتجزأ ولا تنفصم، تُعرف باسم: «جمهورية نيجيريا الاتحادية».

وعانت النُّظم المتعاقبة من أزمة الاندماج الوطني، والعجز عن التعامل مع الواقع التعدّدي للمجتمع (بالإغراء أو الإكراه)، بشكلٍ أدى إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، الأمر الذي أفسح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة، أو بين الجماعات والنظام السياسي، ما حال دون خلق ولاء وطني عريض يؤدي إلى التماسك الوطني.

ومن صور العجز في بناء الائتلاف: استغلال القادة السياسيين والعسكريين لهذه التعقيدات المجتمعية، والتباعد المناطقي والإثني، من أجل خدمة مصالحهم الضيقة، وغضّ النظر عن مجموعات سكانية ذات أهمية في المجتمع النيجيري، وهم المسلمون على سبيل المثال، للانفراد وتحقيق منافع سياسية ومادية، فأمام هذا النوع من التسيير والأزمة العميقة ظهر ضعف الدولة، وفشلها في إدارة شؤونها، وتحولت نيجيريا إلى دولة غير آمنة، ما خلق أزمة شرعية للسلطات التي تحكم البلاد في ظلّ عدم الرضا عن السياسات المنتهجة.

أما مساوئ الحكم؛ فحالات التداول على السلطة المتكررة منذ الاستقلال اتسمت بأنها جرت بطريقة غير دستورية، إذ وقعت ستة انقلابات عسكرية، ما أدى إلى اضطراب النظام السياسي تبعاً لهذه التقلبات بين الحكم العسكري والمدني[(١)].

وحتى النظام نفسه أصبح ينتابه فقدان الأمل في التغيير وإقامة مشروع يراعي الخصوصية النيجيرية، نظراً لارتفاعٍ مستويات الحرمان وعدم المبالاة؛ ما أفرز متغيرات خطيرة على غرار العنف والجريمة وبدرجات عالية، ما أدى بدَوْره إلى عمليات النزوح والهجرات الداخلية والخارجية، وبروز أزمة اللاجئين، الأمر الذي غذّى مسألة عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد الاقتصادي والإداري.

وعلى الرغم من تميّز نيجيريا دستورياً بنظام متعدد الأحزاب السياسية، قادر على أن يضمن روح المنافسة والمعارضة، لكن هذا ما تتوفر عليه الوثائق، وهو عكس الواقع المعاش، فالنظام الحزبي في نيجيريا يحتكم إلى حزبٍ واحد عادة، وهو «الحزب الديمقراطي الشعبي» المهيمن على مقاليد السلطة والحكم على المستوى الفيدرالي، فالأحزاب السياسية التي أُنشئت تعكس في تكوينها طبيعة المجتمع النيجيري وتكوينه من حيث الواقع الإثني والقبلي والإقليمي، إذ نجد كلّ حزب سياسي لا يرقى إلى التمثيل الوطني؛ بل يعبّر عن قاعدة عرقية أو دينية أو قبلية ويمثلها، وفي الأساس أُنشئ من أجلها، الأمر الذي أضعف دَوْرها السياسي على مستوى البلاد، وساهمت هذه الأحزاب في زيادة الشرخ والتفتت المجتمعي.

رابعاً: البعد السوسيو- اقتصادي لعملية بناء الدولة في نيجيريا: مسألة الريع والصراع المستمر في دلتا النيجر:

الدولة الريعية: تلك الدولة التي تستند على طبيعة اقتصادٍ سياسيٍّ يعتمد على عائدات الموارد الاستخراجية والإتاوات التي تدفعها الشركات غير الوطنية، تشكّلت الدولة الريعية من مزيج من الإرث الاستعماري في بنية الدولة وعائدات الموارد الطبيعية، هذه الإيرادات تسيطر عليها النّخب الحاكمة، وتنفقها

(١) خيري عبد الرزاق جاسم، تداول السلطة في نيجيريا، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٦، ٢٠٠٥، ص (٥٥-٥٦).

لصالحها بـــدلاً من تحقيـــق رفاهية المجتمع بشكلٍ عام.

وما نيجيريا إلا مثالٌ واضحٌ للدولة الريعية، فمنذ ١٩٧٠م إلى يومنا هذا تعتمد بشكلٍ كاملٍ على عائدات النفط الذي أكســـبها قوةً لتدفق المال إلى الخزينة، وهي ضعيفة باعتبارها ذات تبعية للنفط، تتحكم فيها الشـــركات المتعددة الجنسيات وتقلب الأســـعار الدولية، في حين يضع هذا العائد الكثير من الســـلطة السياسية في يد النّخبة الضيقـــة، التي تعمل على إدارة الدولة من منطـــق: مَن يحصل على ماذا ومتى وكيف، وهنا يصبح الصراع على الثروة مســـألة حسّاسة في الاقتصاد السياسي لنيجيريا.

وهـــذا ما يفسّـــر تعزيز مركزية الســـلطة السياســـية في نيجيريا، وهمينتها وسيطرتها على العائدات النفطية؛ مقابل فشـــل الوظيفة التنموية للدولة، ما يثيـــر الحرمان والتهميش لدى فئات واســـعة من المجتمع، ولا سيما غير المتجانسة والمنقسمة إثنياً ودينياً وثقافياً.

وهذا مـــا أحـــدث اضطرابـــات دلتا نهر النيجر، وهـــو صراع من أجل المـــوارد وضدّ المصالح البترولية بمنطقة «أكاسا» الواقعة في دلتا نهر النيجر، والتي تعـــدّ أبرز مواقع إنتاج البترول ومصدر ثروة نيجيريا النفطية، وبرغم تمتعها بهذه المصـــادر الطبيعية المهمّة؛ فإنها تعاني الإهمال الذي كاد يقضي على سكانها، إذ كادت الخدمـــات الصحية والتعليمية والمرافق العامّة تنعدم فـــي المنطقة التي تدرّ المليارات مـــن الـــدولارات؛ كونها تنتـــج ٨٥٪ من عوائد النفط؛ إذ يقدّر الإنتاج اليومي بمليوني برميل، دون أن تعود بشـــيء على الســـكان المحليين لدلتا نهر النيجر (يسكنها ما يقارب ٢٠ مليون نســـمة، ينتمون لأكثر من ٤٠ مجموعة عرقية، ويتحدثون ٢٥٠ لهجة مختلفة).

لم يعد مجدياً تشخيص التعددية، وإنما البحث عن كيفية تجسيدها عمليّاً باعتبارها حقيقة واقعية

يُضـــاف لذلك معاناة ســـكان المنطقة من تســـرّب النفط، الـــذي أدى إلى إتلاف مصادر المياه والثروة الســـمكية وتدميـــر المحاصيل الزراعيـــة بعد التلـــوث بالنفط، فـــي المقابل أهملـــت الحكومة هذه المشـــكلات، مما أثار حالة من الســـخط وعدم الرضا، ســـرعان ما تحولت إلى تمرّد، ومـــن ثمّ احتلال ١٥ محطة لضـــخ النفط، فتوقف العمل، وفشـــلت أجهزة الأمن في كبـــح التمرد الذي تطـــور للمطالبة بالحكم الذاتي والسيطرة على موارد المنطقة، وهي أزمة من أطول وأهمّ الأزمات التي وقعت فـــي القارة الإفريقية، وأشـــدّها عنفاً، يقودها جماعات مســـلحة، أبرزها حركـــة تحرير دلتا النيجر MEND[1].

ويُرجـــع الباحـــث أوســـاغا عوامـــل بروز المسألة الإثنية في نيجيريا إلى: أعمال الدولة، ومخرجات السياســـات، التي تعـــزز التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياســـي وســـط المجموعـــات الإثنية، خصوصـــاً في مجتمع متعدد على غرار نيجيريا، وهو ما دفع مختلف

(١) هيفاء أحمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٦، (د، س، ن)، ص (١٠٨، ١٠٩).

التشـــكيلات المجتمعية إلى تأســـيس شرعية اســـتخدام العنف والســـلاح في الحصول على مكاســـب وموارد يهيمن عليها النظام (التوزيع الســـلطوي للقيم)، في مقابـــل ذلك نجد هذا الأخير يخشى تطورات المطالب في ظلّ حالة عدم الاســـتقرار وعدم إمكانية مراقبة أعمال الإثنيات[1]، التي تتنافس هي الأخرى فيما بينها على الموارد الضئيلة، وتسعى لتقاسم السلطة فيما بينها، وذلك راجع بالأســـاس إلى افتقاد شـــبكات الأمن الاجتماعي، وبرامج سياســـات الرفـــاه الاجتماعـــي، ومحدوديـــة الخدمات المقدمة.

المحور الثالث: الديمقراطية التوافقية كمدخل للتماسك المجتمعي وبناء الدولة في إفريقيا:

تنطوي الأنظمة السياســـية الإفريقية تحت مظلة دول العالم الثالث التي انتقلت من الحكم الكولونيالـــي إلـــى الحكم المدنـــي، وهي قلة قليلة، أو الحكم العســـكري الديكتاتوري، وهذا غالباً الذي لـــم يأبه للتنـــوع القومي والديني والثقافي في المجتمعات، ولا ســـيما الإفريقية منها، وبخاصّة حالـــة نيجيريا التي تتميز بهذا الانقسام المجتمعي نتيجة التعقيدات الإثنية.

وعلـــى هـــذا الأســـاس؛ تـــمّ الاســـتعانة بالديمقراطية والديمقراطيـــة التوافقية لمثل هذه الحـــالات التي تعرف معضلات اجتماعية وسياســـية واقتصاديـــة، زيادة علـــى المكون المجتمعي الذي يعرف هو الآخر تشكيلات غير متوافقة (الهويـــات، القبائل، الأقليات)، مقابل عدم امتلاك تصوّر لإدارة البلاد غير الموروث الكولونيالـــي، مع العلم بأنّ هـــذه المجتمعات لها خصوصياتها التي لم يتنبه لها المســـتعمر آنذاك، وبقيت على حالها إلى اليوم.

ما يجب التنبيه عليـــه هنا: أنّ المجتمعات الإفريقيـــة لم تطبّـــق الديمقراطية ومعاييرها علـــى المســـتويات السياســـية والاجتماعية والاقتصاديـــة والثقافية، ولـــم تنجح بعد في إيجاد تصـــوّر ديمقراطي يخـــدم نظرتها في تســـيير المجتمعات، فإذا أخذنا بالديمقراطية التوافقية كمعيار، وأردنا تطبيقه على حالة مثل نيجيريا؛ فمن الممكن جـــدّاً ألا ينجح في ظلّ مشـــكل الانتقال إلـــى الديمقراطية[2]، وهو ما سوف نبيّنه.

أولاً: الانتقال إلى الديمقراطية.. المشكل والمعالجة:

الانتقال إلـــى الديمقراطية يحدث في بيئةٍ مبنيـــةٍ على أُســـس غير ديمقراطيـــة، وهو ما يمثّل مشـــكلاً؛ كون العملية يتحكم فيها النّخبة الحاكمة وعليهـــم أن يتنازلوا عـــن امتيازاتهم، ويعدّ استثناءً إذ حدث، أو بوسيلة أخرى تتطلب وجود قوة ديمقراطية فـــي المجتمع قادرة على فرضهـــا في الدولة، والحفـــاظ عليها من عودة الحكم اللاديمقراطي، والذهاب نحو إقامة دولة مؤسّســـات تمثيلية حقيقية، مع ما يتطلب ذلك من فصلٍ للسلطات وإطلاق للحريات، وفي هذه الحالة، ومع عملية التدرج نحو الديمقراطية، فلا بد من التنازل عن النفوذ والســـلطة والثروة من طبقةٍ بأكملها أو طائفة أو عائلة أو حزب مهمين، وضمان عدم قيامهم بعرقلة عملية التدرج.

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة: (ب د ن)، ٢٠٠١، ص١٦٦.

(٢) من بديهيات علم السياسة: أنّ التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعدّان شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها، وبالعكس: فإنّ الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات.

فمـــا يجب معالجته مـــن المنظور الواقعي هو انتهـــاج الممارســـة الديمقراطية كما هي في العصر الحاضر؛ بوصفها نظاماً سياســـيّاً اجتماعيّـــاً اقتصاديّاً؛ يقوم علـــى ثلاثة أركان، هي[١]:

– حقوق الإنســـان: في الحرية والمساواة، وما يتفرع عنهما (الحريات الشـــخصية وحرية العقيدة وحريـــة الرأي وغيرهـــا)، والحق في الشغل وتكافؤ الفرص وغيرها.

– دولة المؤسســـات: هي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسّســـات تعلو على الأفراد؛ مهما كانـــت مراتبهم وانتماءاتهـــم العرقية والدينية والحزبية.

– تداول الســـلطة: بين القوى السياســـية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية، مع حفظ حقوق الأقلية.

وحتى مع إقـــرار الديمقراطية؛ فلا بد من الأخذ بمعيار التوافـــق؛ لأنّ الديمقراطية هي التنافس بين المجموعات السياســـية، وحتى لا تتعرض أقلية لهضم حقوقها من طرف الأغلبية، كما ذكر باسكال ســـلان في كتابه (الليبرالية)، حيث يـــرى أنّ الاســـتبداد الديمقراطي يمثّل خطراً قائماً باســـتمرار، ذلك أنه من المحتمل جـــدّاً أن تتعرض أقليةٌ مـــا لهضم حقوقها من طرف أغلبيةٍ ما[٢].

ولا تلغـــي الديمقراطيـــة التوافقيـــة الديمقراطيـــة التمثيليـــة كليّاً، ولكنها تســـعى لتتجاوز أوجه القصـــور والعجز فيها بمحاولة حلّ المشـــكلات عن قرب، وضمـــان انخراط الجميـــع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بيـــن الديمقراطيتين، خصوصاً أنّ العديد من التحركات الاجتماعية (نســـائية، بيئيـــة، تنموية) لم تعد تجـــد في الديمقراطية التمثيلية سبلاً للتعبير عن حاجياتها ومطالبها وإيجاد حلول لها.

ثانياً: الديمقراطية التوافقية كمدخل لائتلاف المجتمع التعـدّدي النيجيري، وبناء دولة قوامها المشاركة والتمكين:

إنّ البحث عن أنماط مؤسّســـية قادرة على أقلمة الديمقراطية في البيئة الإفريقية؛ تقودنا إلى طرح هذا التســـاؤل: (كيف نؤسّس بشكلٍ هادئ نُظُـــمَ تداولٍ اجتماعـــيٍّ تتوافق وتقاليد المجتمـــع وذاكرتـــه؟ والتدافع السياســـي في إفريقيـــا الآن هو لعبـــة محصلتها صفر، حيث الفائز يفوز بكلّ شـــيء، والخاســـر يخسر كلّ شيء!)[٣].

النمط الانتخابي الذي لا نجده إلا في القارة الإفريقية، ومطبّق بشـــكلٍ خاصٍّ في نيجيريا، هو أن يحصل المترشـــح للرئاسة على الأغلبية المطلقة، ويشـــترط أيضاً حصوله على نسبة ٢٥٪ من الأصوات فـــي ثلاثة أرباع محافظات البلاد البالغ عددها ٣٦ محافظة، والهدف من هذا النمط الانتخابي هـــو الحدّ من الولاءات الجهوية والقبلية والدينية المسيطرة على جميع جهات نيجيريا.

هـــذا النمط من الممارســـة؛ قد لا يلقى ترحيباً وقبولاً في كلّ الأوســـاط المجتمعية، ولا ســـيما الإفريقية منها، كونه يستند على الأغلبيـــة السياســـية، ولا يراعـــي التوافق

(١) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان: الديمقراطية والواقع العربي الراهن، مجلة كتاب في جريدة، العدد ٩٥، ٠٥ جويلية ٢٠٠٦م، ص٥.

(٢) باسكال سلان، الليبرالية، ترجمة تمالدو محمد، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص (١١٢ – ١١٣).

(٣) سيدي أحمد ولد الأمير، الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء ١٥ مارس ٢٠١٧. على الموقع: http://studies.aljazeera.html.170315112401255/03/net/ar/reports/2017

الوطني، فهذه الممارسة أغفلت الجانب المهم، هو تعدد المجتمع، وعليه؛ فلا بد من الاعتماد على الديمقراطية التوافقية في الحالة النيجيرية.

وتستند الديمقراطية التوافقية[١]، إلى جانب الانتقال الديمقراطي، على توافر عناصر أساسية؛ كونها جاءت لتغطية جانب مهمّ، يتمثل في إرضاء الأطراف المكونة للمجتمع التعددي (الحالة النيجيرية)، حيث ترتكز على الحكم كعنصر أول، والذي من خلاله تحقّق الائتلاف الموسّع بين كلّ المجموعات السياسية والأقطاب الكبرى والمهمّة، فضلاً عن العناصر الأخرى المتمثلة في الفيتو المتبادل، أو حكم الأغلبية التراضية، والتي تُستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية، والنسبية كمعيارٍ أساسيٍّ للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامّة، مع منح الاستقلالية لكلّ قطاع في تسيير شؤونه الخاصّة[٢].

وهو ما يجب أن يكون العمل به لتحقيق التوافق الوطني في نيجيريا، إلى جانب التركيز على العلاقات بين (الحكومة المركزية والإقليمية والمحلية) التي تسهّل تحقيق الأهداف المشتركة من خلال التعاون، وليس على أساس القوة، وهذا ما أشار إليه Opeskim: أنّ ميكانزمات العلاقات بين المؤسّسات الحكومية يمكن أن تتفاعل، وتعتبر كأدوات توافقية لتحقيق المنفعة المتبادلة بين الوحدات المكوّنة للاتحاد[٣].

وعلى الرغم من هذه الأسس التي تحوزها الديمقراطية التوافقية لتسهيل تكامل الأدوار؛ يجب التركيز على بعض المداخل التي لها دَوْر هي الأخرى في تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل الإثني في نيجيريا، وهي:

الأغلبية المجتمعية في مقابل الأغلبية السياسية: الأغلبية السياسية توصف بأنها أغلبية أفقية تمتد على مساحة الدولة بكاملها، وقد يكون لها قواعد ومناصرون من مختلف المجموعات البشرية عبر كامل الدولة، أو أن تكون أغلبية برامج سياسية أو أيديولوجية[٤]، أما الأغلبية المجتمعية فتُعرف بأنها أغلبية عمودية، تقوم على أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والعرقية، وهذا ما نستدل به في دراستنا هذه؛ كون الأخيرة تساعدنا على حلّ مشكل التعدد والتنوع الحاصل في نيجيريا.

الديمقراطية التوافقية والمرجعيات والهويات: تعمل الديمقراطية على الاستقطاب المجتمعي العمودي والخطاب السياسي المحدود المتجه لشريحة وفئة مجتمعية بعينها، على النقيض من الديمقراطية التمثيلية التي تعمل على إعادة إحياء الروابط الأولية (الدينية، العرقية، الإثنية)، وتعظيمها على

(١) ظهر مفهوم الديمقراطية التوافقية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، عقب الحرب العالمية الثانية، ليجيب عن السؤال المحوري: كيف نجعل النظام السياسي ديمقراطيّاً ومستقراً، خاصّة في المجتمعات التي تحفل بالصراعات على أُسس عرقية وثقافية ودينية؟ وهي مفهوم جديد يُطرح بديلاً للديمقراطية التقليدية التنافسية التي انتشرت في الدول الغربية.

(٢) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٤٨.

(٣) J.A.A. Ayoade, The Changing Structure of Nigerian Federalism, Foundations of Nigerian Federalism Series, Vol.3, 2001, p 39.

(٤) موستف يونس، الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث، مجلة المستقبل العربي، آراء ومناقشات، (د، ع، ن)، (د، س، ن)، ص ١٥٤.

حســـاب الرابط الجمعي الوطني، ما قد يخلق ولاءات متعددة، بينما نجد الأحزاب السياسية ذات الاســـتقطاب المجتمعي العمـــودي تعلي الخصوصية في الرموز والمناسبات والأهداف والتنشـــئة المجتمعية والسياســـية؛ من خلال الإدارة الذاتيـــة التـــي تمنحهـــا الديمقراطية التوافقيـــة للأنســـاق الفرعية فـــي الميادين والقطاعات التي تخصّها.

إلى جانب ذلـــك؛ لا بد من اتخاذ الإصلاح كمعيار لبناء الدولة في نيجيريا، والذي يتطلب تحضير الأرضية المناســـبة لـــه من منطلقات الحكم الراشد وآليات تطبيقه الميدانية.

وتجـــدر الإشـــارة هنـــا إلـــى أنّ للحكم الراشـــد علاقة بالديمقراطية والديمقراطية التوافقيـــة، فإذا تمّ تفعيل هـــذه النماذج على أرض الواقـــع؛ فبمقدور الدولـــة التي تعاني التفتـــت الاجتماعي، ولديها مشـــكل في بناء الدولة (الحالة النيجيريـــة)، أن تحقّق طفرة في النهوض بكلّ المؤسســـات وإشراكها في العملية السياسية.

فضلاً عن ذلـــك، وباعتبـــار نيجيريا ذات طابع فيدرالي، فلا بد من تفعيل هذا المكسب في ظلّ التعـــدد الإثني، فالطابع الفيدرالي في طبيعته مبدأ توزيعـــي، يهدف إلى منع الهيمنة علـــى الحكومة أو مواردها مـــن قبل مجموعة واحـــدة أو عدد قليل من الأشـــخاص، ويهدف إلى ضمان حصـــول كلّ مجموعة على التمثيل الملائـــم، بغضّ النظر عن الانتماءات، من أجل تصحيح التشوّهات البارزة في النظام الفيدرالي لنيجيريا.

الخاتمة:

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تحدثت عن التعـــدد والتنوع فـــي إفريقيـــا؛ فإنها لم توفّـــق إلى حـــدٍّ بعيدٍ في تقييمـــه واقعيّاً، بل وقعت حبيســـة البحث عن الحرية والاستبداد السياســـي، والواقع أنّ التغيير المنشـــود، في سياق الانقســـامات المجتمعية والصراع على الســـلطة، يبدأ من الحديث عن الإصلاح بدل التغيير.

وبالرجـــوع إلى حالـــة نيجيريا؛ فالإصلاح يكمن في اســـتتباب الأمن والاســـتقرار؛ لأنه منعدم، وتعاني منه الدولة الاتحادية؛ لأنه أعاق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخليّاً، ومنعها من اكتســـاب مكانة تليق بمكتســـباتها إفريقيّـــاً وعالميّاً، فعلى نيجيريـــا البحث في جـــذور الأزمة وأســـباب الصراع الـــذي بات مكشـــوفاً (الديني، القبلي، التهميش، الفقر)، وإصلاحه أصبح ضرورة تمليه الأوضاع والحالة الانقسامية داخل المجتمع.

وقـــد يكون مـــن الحلول المناســـبة لحالة نيجيريـــا: الديمقراطية التوافقيـــة؛ لأنها آلية تســـاعد على إدارة التعدد والتنوع، ومن شأنها تأســـيس مشـــروع وطني لبناء الدولة الوطنية الناشئة، مع التركيز على التمكين والاستهداف الجغرافي لقضايا المجتمع، والعمل وفق منظور العدالة التوزيعية فيما تعلق بالبرامج التنموية، والدخل، والفرص، والحاجات الأساسية ■